• العدد ٢٠٣ يناير ٢٠١٦ •

السياسة الدولية

- تحولات العلاقات العربية - الروسية — كريم مُروّة
- مصر وأزمة سد النهضة الإثيوبى — د. محمد رياض
- الصراع العالمى على المضايق البحرية — لواء د. مصطفى كامل
- "جيوبوليتيك الدين" بين روسيا وأوروبا — يوسف حسينى
- دور القوى الكبرى فى انتشار الإرهاب — د. وحيد عبد المجيد

"مباراة دولية" جديدة؟ (ملف العدد)

- أمريكا وروسيا بين التباعد والتقارب — سفير/ عزت سعد السيد
- صفقة شرق أوسطية تحت الطاولة؟ — د. مصطفى علوى
- الاستمرار والتغير فى السياسة الأمريكية — د. محمد كمال
- حدود الانخراط الروسى فى الشرق الأوسط — د. نورهان الشيخ
- إشكاليات الاشتباك الدولى الجديد (تقديم الملف) — أبو بكر الدسوقى

٢٠٣

ملحق "اتجاهات نظرية"
سوء الإدراك
د. خالد حنفى (محرر)

ملحق "تحولات استراتيجية"
شرق أوسط جديد؟
مالك عونى (محرر)

02316
6 221121 001699

دور القوى الدولية الكبرى فى تنامى الإرهاب

د. وحيد عبدالمجيد

يخلط صعود جيل جديد من الإرهاب، أكثر تطرفا وأشد خطرا، الأوراق فى النظام العالمى. وربما يخلق هذا الإرهاب الجديد أنماطا من التفاعلات تختلف فى بعض جوانبها عما كان معتادا فى العلاقات الدولية، منذ نشأة الدول القومية أو الوطنية، لأنه يرمى إلى إقامة دولة (خلافة) تستطيع "البقاء والتمدد"، وفق الشعار الذى يرفعه تنظيم "الدولة الإسلامية"، الذى لا يزال مشهورا باختصار اسمه السابق "داعش".

وهذا تحول نوعى فى هدف الإرهاب الذى كان محصورا، على مدى عقود عدة، فى السعى إلى تحدى السلطات فى بلاد رفع السلاح ضدها، وحاول زعزعة أركانها، أو توجيه ضربات فى دول غربية أو ضد مصالحها فى مناطق مختلفة فى العالم من وقت إلى آخر.

وإذا كان "داعش" قد توسع، فى الأسابيع الستة الأخيرة من عام ٢٠١٥، فى تنفيذ عمليات خارج نطاق "الدولة"، أو السماح لأتباعه بذلك، فلم يغير هذا التطور جوهر استراتيجيته القائمة على الإمساك بأراض معينة، وإعلان "دولة" فيها. والأرجح أن هذا التوسع فى العمليات "الخارجية"، خاصة منذ هجمات باريس المتقنة، تدبيرا وتخطيطا وتنفيذا، فى ١٣ نوفمبر ٢٠١٥، ينطوى على رسالة موجهة إلى الغرب الذى تشارك طائرات عدد متزايد من بلاده فى قصف مناطق تمركز "داعش" ومعاقله الأساسية.

ولم يعد مفيدا لفهم التفاعلات الدولية الراهنة تجنب الفرضية المتعلقة بأن الإرهاب الراهن، الذى يمثل "داعش" رأس الحربة المتقدم فيه، تحول إلى ما يشبه قوة ثالثة فى النظام العالمى، فيما يبدو أنه إرهاص لحالة جديدة فى مسار تطور هذا النظام فى العصر الحديث. وتنطوى هذه الحالة على بعدين ينبغى أن نشرع فى بحثهما، وسبر أغوارهما.

فأما البعد الأول، فهو يتعلق بهيكل النظام العالمى الذى قد يتجه -إذا تأكد حدوث هذا التحول- لأن يأخذ طابعا ثلاثيا يختلف عن اتجاهه العام خلال قرنين من الزمن، كان هذا الهيكل فيهما تعدديا (أكثر من ثلاثى)، أو ثنائيا، أو أحاديا. وأما البعد الثانى، والأهم، فهو أن الإرهاب الذى يهدف إلى تقويض أركان النظام العالمى وقواعده كافة، وإحلال منظومة مختلفة تماما محله، بات يملك من القدرة على التأثير ما يجعله إحدى القوى المركزية، بعد أن كان هذا التأثير ثانويا أو هامشيا من قبل.

وليس انتشار شعار "الحرب على الإرهاب" على نطاق واسع على نحو يجعله الشعار الأكثر تداولا فى العلاقات الدولية، منذ منتصف عام ٢٠١٤، والسباق الذى دخلته قوى كبرى لاستخدام هذا الشعار لتحقيق مصالحها، وتأويله بما ينسجم مع هذه المصالح، إلا أحد الشواهد التى تدل على ذلك.

تفاعلات عالمية جديدة:

يبدو، على هذا النحو، أن النظام العالمى يتجه إلى تفاعلات تقوم على أساس صراع بين ثلاث مجموعات من القوى. فحتى فترة قليلة مضت، كان المشهد العام فى النظام العالمى هو أن الصراع يتنامى بين القوى المحافظة التى تهدف إلى الحفاظ على استقرار النظام العالمى، والالتزام بقواعده وترتيباته، ويطلق عليها أيضا forces of order، والقوى المراجعة التى تسعى إلى تغيير بعض هذه القواعد والترتيبات، أو كثير منها، وتعمل من أجل تعديلها وتطويرها، ولكن باستخدام آلياتها فى الأغلب الأعم، ويطلق عليها forces of disorder.

غير أن هذا المشهد بدأ يختلف عندما تبين أن قدرات القوى

الإرهابية وإمكاناتها أكبر مما كان مقدرا، الأمر الذى دفع الرئيس باراك أوباما للاعتراف بأن إدارته وأجهزتها الأمنية أساءت تقدير تلك القدرات، خاصة ما يمتلكه "تنظيم داعش" منها. ولذلك، كانت الذكرى الثالثة عشرة للهجمات التى أطلقت الحرب الأولى على الإرهاب، فور وقوعها (سبتمبر ٢٠١٤)، مناسبة لإعلان حرب ثانية عالمية هذه المرة، حيث سعت الولايات المتحدة إلى حشد أكبر دعم دولى لها.

ولم يمض عام على إعلان ذلك التحالف، حتى كانت روسيا قد أرسلت عددا كبيرا من خبرائها العسكريين، وحشدت قسما كبيرا من سلاحى الجو والدفاع الجوى لديها لشن غارات فى سوريا تحت الشعار نفسه "محاربة الإرهاب". واقترن هذا التدخل العسكرى الروسى ببناء ائتلاف إقليمى (إيران – الحكومة العراقية – النظام السورى) مضاد فعليا للتحالف الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة، رغم أن كليهما (التحالف الدولى، والائتلاف الإقليمى) يواجهان الإرهاب، أو هذا هو هدفهما المعلن.

وليس متصورا أن يحدث هذا كله إلا فى إطار تغير يحمل فى طياته تحولات محتملة فى أنماط التحالفات السائدة فى النظام العالمى، ومؤثرة فى مستقبله. وربما يكون أول هذه التحولات هو اضطرار القوتين المحافظة والمراجعة إلى إعادة النظر فى بعض حساباتهما، كل بمقدار، والسعى إلى إعادة ضبط التفاعلات الصراعية بينهما، فى ضوء صعود قوة ثالثة مدمرة تهددهما والعالم معهما. وقد وجدنا مقدمات ربما تدل على ذلك فى صورة مبدئية، عندما تعاملت الولايات المتحدة وحلفاؤها بهدوء وحذر مع التدخل الروسى الذى لا يقتصر على شن غارات جوية فى سوريا، بل ينطوى على بناء ما يبدو أنها ركائز وجود عسكرى قوى وواسع النطاق وطويل المدى فى منطقة الساحل السورى وشرق البحر المتوسط.

غير أنه يصعب توقع المدى الذى يمكن أن يبلغه إدراك خطر القوة الثالثة المدمرة الصاعدة، وما يقترن به من سياسات. ولكن المنطقى فى هذه الحال هو خفض السقف الذى يمكن أن يبلغه الصراع، بين القوى المحافظة والقوى المراجعة، وليس تغليب التعاون على هذا الصراع، لأن حالة عدم الثقة المتبادلة التى ازدادت بين الولايات المتحدة وروسيا، فى الفترة الأخيرة، تحول دون وضع حد لهذا الصراع، بل تنطوى على احتمال اشتعاله فى أية لحظة، رغم ترجيحنا سعى كل منهما إلى التحلى بأكبر قدر من الحذر، فى ظل تنامى تهديد الإرهاب، ودخوله مرحلة نوعية جديدة.

فليس ممكنا، على سبيل المثال، أن نغفل دلالة نوع الأسلحة التى أرسلتها الدولتان إلى سوريا، منذ بداية أكتوبر ٢٠١٥، وحتى كتابة هذه الافتتاحية فى نهاية نوفمبر من العام نفسه.

دور دولى متجدد فى تنامى الإرهاب:

يبدو فى كل الأحوال، وأيا تكون طبيعة التفاعلات بين أمريكا وروسيا وحلفائهما، أن تدخلهما المتزايد سيؤدى على الأرجح إلى مزيد من تنامى الإرهاب، الذى يبدو أنهما تتكالبان على استخدام شعار الحرب عليه لتحقيق مصالحهما. فمن شأن هذا التكالب تمكين الإرهاب من أن يظهر كما لو أنه قوة "مقاومة" ضد قوى دولية عاتية طاغية، أو قوة تهدف إلى "تغيير العالم"، أو حتى إلى "تحريره".

وهذا هو ما يسعى "داعش" إليه، إذ يقدم نفسه كذلك فى كثير من الأحيان. وينطوى خطابه على هذا المعنى ممزوجا بكل شىء غيره تقريبا، ومستثمرا ما آلت إليه حال المنطقة العربية، نتيجة عقود من الاستبداد، والطغيان، والظلم، والفساد، والإفقار، والتهميش، والتجهيل، ومتمكنا من تحويل تداعيات هذا كله إلى مصدر قوة له. ومن بين ما نجح فى استثماره سياسات القوى الدولية الكبرى الفاشلة فى الشرق الأوسط، والتى يعاد إنتاجها على نطاقات أوسع فى الوقت الراهن.

وربما يؤرخ للمرحلة الراهنة بوصفها التى شهدت أكبر دعم دولى ضمنى للإرهاب، ترتب على سياسات القوى الكبرى خلال الأعوام الخمسين الأخيرة. فليست هذه هى المرة الأولى التى تؤدى فيها سياسات أمريكية، وأوروبية، وروسية (سوفيتية) إلى خلق أجواء تؤدى إلى تنامى الإرهاب.

وما اعتراف رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير بأن الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣ أسهمت فى تنامى الإرهاب إلا تعبيرا نادرا عن ذلك. فلم يكن هذا الاعتراف بالخطأ، والاعتذار عن عدم مشاركة بريطانيا فى الحرب على العراق، هو أهم ما قاله بلير، فى مقابلة تليفزيونية مثيرة أجرتها معه شبكة "سى.إن.إن" فى ٢٦ أكتوبر ٢٠١٥. فلا يقل أهمية عن ذلك إقراره بأن تلك الحرب كانت سببا رئيسيا فى تنامى الإرهاب، وأنها أسهمت فى خلق البيئة التى أتاحت ظهور تنظيم "داعش" بعد ذلك. وبعد أيام على تلك المقابلة، أعاد المرشح الديمقراطى المحتمل للانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة، السيناتور بيرنى ساندرز، تأكيد أن غزو العراق أسهم فى تنامى الإرهاب، وظهور تنظيم "داعش"، وأن الولايات المتحدة تتحمل جزءا من المسئولية عن ذلك.

كان حديث ساندرز فى مناظرة انتخابية ضمت مرشحين ديمقراطيين محتملين آخرين، هما هيلارى كلينتون، ومارتن أومالى، غداة الهجمات الإرهابية فى باريس فى ١٣ نوفمبر ٢٠١٥. وكان مما قاله ساندرز: (إن الاجتياح الكارثى للعراق، والذى عارضته فى وقته، كان واحدا من أسوأ أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية. فقد زعزع استقرار المنطقة بشكل كامل، وأدى إلى تصاعد الإرهاب، وظهور تنظيم "داعش").

وعودة إلى حديث بلير فى المقابلة التليفزيونية معه، نجد أنه قدم نظرة أشمل فى المسألة الإرهابية، إذ أوضح أن حرب ٢٠٠٣ ليست السبب الوحيد فى تنامى الإرهاب، وأن ما يحدث فى سوريا، منذ ٢٠١١، يلعب دورا كبيرا فى هذا المجال. وربما قصد بذلك قمع نظام بشار الأسد الانتفاضة الشعبية، وسعيه إلى إغراقها فى بحر من الإرهاب.

ويعنى ذلك اتفاق بلير مع كثير من المحللين العرب والأجانب الذين يرون أن الإرهاب نشأ فى منطقتنا لعوامل معظمها داخلية فى الأصل، ولكنه تنامى وتوسع نتيجة سياسات بعض القوى الكبرى. فقد ظهرت الخلايا الأولى لحركات رفعت شعار "الجهاد"، بما فيها الخلية التى انتمى إليها أيمن الظواهرى، زعيم تنظيم "القاعدة" الآن، فى أوائل ستينيات القرن الماضى لأسباب كانت محض داخلية.

غير أن عوامل خارجية أسهمت بقوة فى تنامى الإرهاب، الذى بدأ محدودا فى منطقتنا، عبر محطات ثلاث رئيسية على الأقل. ارتبطت المحطة الأولى بالدعم الغربى الكامل لإسرائيل فى حرب ١٩٦٧ التى أحدثت نتيجتها المفجعة صدمة هائلة.

صحيح أن أخطاء كثيرة تراكمت فى مرحلة شهدت صراعات عربية بينية عنيفة، واضطرابا عاما، وكانت هى العامل الأول وراء الهزيمة فى تلك الحرب. ولكن الدعم الغربى لإسرائيل هو الذى جعلها هزيمة فادحة ومذلة، الأمر الذى دفع بعض الشباب إلى التمرد ضد أطروحات القومية العربية، والبحث عن بديل فى تفسيرات دينية متطرفة مجافية لروح الإسلام.

وكانت المحطة الثانية عندما غزا الاتحاد السوفيتى السابق أفغانستان لدعم نظام شيوعى استولى على السلطة بالقوة. فقد أدى هذا الغزو إلى تدفق أعداد كبيرة من الشباب من بلاد عربية عدة لمقاومة الغزاة تحت شعار "الجهاد". وفى مجرى الحرب الأفغانية، جرى تكريس مفهوم متطرف لهذا "الجهاد"، ووجدت حركات متعصبة بيئة ملائمة للتمدد، فى ظل مساندة من قوى دولية وإقليمية وقفت ضد الغزو السوفيتى لأفغانستان.

وعندما انتهت تلك الحرب بهزيمة الجيش السوفيتى وانسحابه، كان هناك فائض من المقاتلين وغيرهم من المتطرفين الذين شاركوا فى أعمال الإسناد والإغاثة. وتبلورت فى تلك المحطة مقدمات تنظيم "القاعدة" الذى اعتمد على قادة ومقاتلين تعارفوا فى أفغانستان.

أما المحطة الثالثة للدور الدولى فى تنامى الإرهاب، فهى تلك التى اعتذر بلير عنها. فقد أنتجت حرب ٢٠٠٣، وطريقة إدارة الأوضاع بعد إسقاط نظام صدام حسين، الظروف الملائمة لظهور "القاعدة" فى العراق.

وأسهم التدخل الإيرانى المتزايد، وسعى طهران إلى فرض هيمنتها، فى إضفاء طابع مذهبى على الصراع الذى اشتعل فى العراق. ونقل هذا التدخل الإرهاب إلى مرحلة أبعد، خاصة حين صارت حكومة نورى المالكى ذراعا لطهران هناك.

وفى خضم هذا الصراع المذهبى، غيَّر تنظيم "القاعدة فى بلاد ما بين الرافدين" اسمه إلى "الدولة الإسلامية فى العراق". وعندما نجح الأسد فى خلط الانتفاضة الشعبية بالعنف الذى لعبت أجهزته الأمنية دورا كبيرا فى تأجيجه فى سوريا، تصدرت حركات متطرفة المشهد، ووجد أبوبكر البغدادى فرصة ملائمة للتمدد عبر الحدود، وتأسيس "جبهة النصرة" فى نهاية ٢٠١١، ثم إعلان "داعش" الذى استقطب قطاعا من تلك الجبهة، حين رفضت قيادتها الالتحاق به.

ويمثل التدخل الدولى الراهن فى سوريا، والذى صار غير مسبوق فى حجمه ونطاقه، بعد التدخل العسكرى الروسى، محطة رابعة فى السياسات الدولية التى أنتجت توسعا فى الإرهاب فى مراحله المتوالية. ورغم أن فى كل من المحطات الثلاث السابقة دروسا واضحة بشأن دور التدخل الأجنبى فى تنامى الإرهاب، فقد تواصل هذا الدور ليصل إلى محطة رابعة بدأت بإعلان الولايات المتحدة تحالفا دوليا لمواجهة الإرهاب، ومشاركة دول عدة فى قصف مواقع لهذا الإرهاب. وجاء التدخل العسكرى الروسى فى سوريا ضمن هذه المحطة ليضاعف النتائج السلبية للتدخل الأجنبى التى قد يجنى الإرهاب ثمارها هذه المرة بدرجة أكبر من سابقاتها، وكأن التاريخ يعيد إنتاج نفسه فى صورة مأساوية.

دروس لا تجد من يستوعبها:

مادمنا بصدد استدعاء التاريخ، فمن الضرورى التذكير بأنه حافل بالدروس لمن يريد أن يعتبر. وهناك اتجاهات مختلفة بشأن فرضية إعادة إنتاج ما حدث فى التاريخ. ويتفق من يرون أن التاريخ يمكن أن يعيد نفسه على أن هذا يحدث فى صور جديدة، نتيجة اختلاف الظروف، وتغير الأزمان.

ويرى كارل ماركس أن التاريخ لا يعيد نفسه إلا فى صورة مأساة أو ملهاة. وإذا صح ذلك بالنسبة إلى التدخل الدولى الراهن فى سوريا والعراق، فسيفاقم هذا التدخل الآثار السلبية للمحطة الرابعة فى تاريخ إسهام القوى الدولية الكبرى فى دعم الإرهاب، وهى المحطة التى بدأت بالتدخل الأمريكى لإعلان تحالف دولى هش استغله "داعش" لزيادة جاذبيته.

ربما تنجح روسيا هذه المرة فى تجنب التورط فى مستنقع من النوع الذى غرقت فيه إبان تدخلها فى أفغانستان، والأرجح أنها ستتمكن من ذلك. ولكن هذا لا يحول دون أن يؤدى تدخلها العسكرى إلى جذب مزيد من المقاتلين المؤيدين لـ "داعش"، وحصوله على حواضن مجتمعية جديدة.

وهذا احتمال يصعب استبعاده بثقة واطمئنان. فتدخل روسيا بصفة خاصة، وبخلاف أية دولة أخرى فى المنطقة والعالم، يستدعى التاريخ، ويخلط الحاضر بالماضى، لأن المقاومة الأفغانية لموسكو أصبحت مصدر إلهام للتنظيمات المتطرفة والإرهابية.

ولذلك، فما إن بدأت روسيا حربها الحالية، حتى شرع بعض هذه التنظيمات، وفى مقدمتها "داعش"، فى استدعاء الحرب الأفغانية، واستخدامها فى حملات عبر مواقع التواصل الاجتماعى لتجنيد مزيد من الأنصار، وكسب تعاطف فى أوساط جديدة. واستغل "داعش" الخطأ الفادح الذى وقعت فيه الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، عندما وصفت حرب بوتين فى سوريا بأنها "مقدسة"، قبل أن تحاول تدارك هذا الخطأ.

وربما تستطيع روسيا تحقيق تغيير جزئى فى ميزان القوى فى سوريا لمصلحة نظام الأسد، ومساعدته فى استعادة عدد من المناطق التى فقدها. ولكن هذا "الانتصار" قد يكون فادح الثمن، إذا اقترن بنجاح "داعش" فى استغلال التدخل الروسى، المتوازى مع تدخل أمريكى – غربى، لتجنيد أنصار جدد. وقد تكون النتيجة أكثر مأساوية إذا خلق هذا التدخل حالة تؤدى إلى نسخة إرهابية أكثر شراسة وانفلاتا من "داعش".

ولذلك كله، ربما تكون المحطة الرابعة لدور القوى الدولية فى تنامى الإرهاب هى الأكبر من حيث ارتداداتها السلبية، إذا ثبت ما بدأنا به، وهو استمرار السباق بين هذه القوى لفترة غير قصيرة فى مواجهة الإرهاب، وتحوله إلى جزء من الملامح العامة لنظام عالمى، تؤدى سيولته إلى أخطار عدة أخرى.

وهذا هو ما نود التنبيه إليه. فإذا راجعت القوى الدولية، التى تعرض كل منها قوتها فيما تسميه حربا على الإرهاب، تاريخ مواجهته على مدى نصف قرن، فربما تظهر فى دوائر صنع القرار فيها، أو فى بعضها، أصوات عاقلة تطلب مراجعة جادة، وتدرك أن الإرهاب الذى تحاربه لم يكن موجودا قبل خمسة عقود، وأن رصاصاته الأولى الطائشة ارتبطت بقضية فلسطين التى تتحمل هذه القوى كلها المسئولية عنها، وأن جذوره الضعيفة التى ترتبت على عوامل داخلية بدأت تقوى، عندما لم تكتف هذه القوى بصنع كيان إسرائيلى، بل قام معظمها بمساندة هذا الكيان فى سياساته العدوانية التى أنتجت حرب ١٩٦٧، وتداعياتها التى سبقت الإشارة إليها فى مجال الإرهاب. وأهم ما يمكننا استخلاصه من هذا التاريخ هو أن سياسات القوى الدولية الكبرى أدت إلى توسع الإرهاب بدلا من القضاء عليه، فضلا عن صناعة أشكال وأجيال جديدة منه، آخرها حتى الآن ما صار يعرف باسم "داعش".

ومع ذلك، لم تُقدم مؤسسات صنع القرار فى هذه الدول على ما قد يكون بديهيا فى مثل هذه الحالة، وهو مراجعة السياسات التى اتبعت فى محاربة الإرهاب، وإجراء نقد ذاتى لتوجهاتها وممارساتها، واستيعاب دروس الفشل، سعيا إلى عدم إعادة إنتاجه فى صورة أخرى.

فهذا الذى يبدو بديهيا لا تراه مؤسسات القرار فى القوى الكبرى كذلك، ولم يشرع فيه أى منها. بل على العكس، انجرفت كلها فى الفترة الأخيرة إلى إعادة إنتاج السياسات التى تحتاج إلى مراجعة، بدءا من سعى الولايات المتحدة إلى تشكيل "تحالف دولى" مزعزع يفتقد الحد الأدنى من التماسك فى مواجهة تنظيم "داعش"، وصولا إلى التدخل العسكرى الروسى فى سوريا.

وحتى المؤتمر الذى عقد فى واشنطن فى بداية ٢٠١٥، تحت عنوان "المؤتمر الدولى لمكافحة الإرهاب"، وبدا فى حينه كما لو أنه يعبر عن اتجاه إلى مراجعة ما، تبين أنه لم يكن أكثر من حدث هامشى انتهى، ولم يعد أحد يذكره.

كان الجديد –الذى لم يلبث أن "تبخر"– فى ذلك المؤتمر هو الاهتمام بالعوامل المؤدية إلى تطرف يتحول إلى إرهاب، وليس فقط بالنتائج المترتبة على هذه العوامل. وفى كل الأحوال، ليس ممكنا تصور مراجعة سياسات تواصلت على مدى عقود بمجرد عقد مؤتمر، وبدون مراجعة جوهرية لهذه السياسات، وتقييم موضوعى لها.

فهذه المراجعة ضرورية من أجل بلورة سياسة جديدة تحارب الإرهاب، ولا تؤدى تداعياتها السلبية إلى تعزيزه، وصناعة المزيد منه. وبدون هذه المراجعة، قد يتعذر تطوير السياسة الأحادية التى تعتمد على القوة العسكرية وحدها، لتصبح متعددة الأبعاد، وتشمل ما طرح فى مؤتمر واشنطن بشأن "تأسيس شبكة دولية ضد التطرف العنيف"، و"إحباط جهود داعش لتجنيد مقاتلين أجانب ومحاربته على مواقع التواصل الاجتماعى"، و"تبادل المعلومات حول المتطرفين"، و"بناء دوائر خاصة على المستوى المحلى لمحاربة بذور التطرف فى المجتمعات الأكثر هشاشة"، و"إطلاق مبادرات مضادة للتطرف والحض على العنف بمشاركة الفواعل المجتمعية والمنظمات غير الحكومية".

وهذه أفكار جيدة بالتأكيد، ولكن إدماجها فى سياسة جديدة أكثر فاعلية فى مواجهة الإرهاب يتطلب مراجعة السياسات القديمة، فضلا عن التزام الولايات المتحدة والدول الأوروبية الأكثر ثراء، وغيرها من الدول التى تدرك خطر انتشار الإرهاب فى العالم، بدعم خطط للتنمية، وتطوير نظم التعليم فى البلاد التى ينشط الإرهابيون فيها، ويسعون إلى تجنيد أعضاء جدد من أبنائها، فى إطار مشروع عالمى متكامل تشرف عليه الأمم المتحدة.

فالخطط اللازمة لمواجهة العوامل المغذية للإرهاب مكلفة للغاية، وتفوق طاقات البلاد التى ينبغى اتباع هذا النوع من المواجهة فيها، وتحتاج بالتالى إلى تمويل دولى واسع النطاق.

غير أنه على هذه البلاد، التى توجد كلها فى منطقة الشرق الأوسط، أن تبادر إلى مراجعة السياسات التى تتبعها هى نفسها فى مواجهة الإرهاب، لكى تقدم "نموذجا" يؤثر فى سياسات القوى الدولية الكبرى. فالحكومات القائمة فى معظم هذه البلاد تتحدث من وقت إلى آخر عن شمولية مواجهة الإرهاب، وتعدد أدوات هذه المواجهة، ولكنها تظل معتمدة على الأداة الأمنية والعسكرية وحدها، مثلها فى ذلك مثل القوى الدولية الكبرى.

فهذه المراجعة هى السبيل الوحيد إلى وقف تمدد الإرهاب الذى لا يتوسع ويتصاعد بفعل قوة ذاتية لا تقهر، مهما تكن قدرات بعض تنظيماته، بل نتيجة قدرته على استثمار فائض القهر، والظلم، والاستعباد على مدى عقود، إلى جانب نجاحه فى استغلال ضعف أدوات من يواجهونه، أو قصورها، أو نقصها، أو عدم ملاءمتها. ولما كان القاسم المشترك فى عملية مواجهة الإرهاب، على المستويين المحلى والعالمى، هو الاعتماد على الأداة الأمنية، فإن المشكلة تصبح منهجية فى المقام الأول، أى تتعلق بمنهج هذه المواجهة.

وهكذا، تغدو مراجعة منهج مواجهة الإرهاب هى بداية

التصحيح اللازم، بدلا من الانشغال دوما بالبحث عن تقصير أمنى هنا أو هناك. فما إن تقع جريمة إرهابية، حتى يبرز السؤال عن "الثغرة الأمنية" التى أتاحت حدوثها وحالت دون استباقها.

ولا يعنى ذلك استبعاد هذا السؤال، بل وضعه فى مكانه الصحيح، وحجمه الحقيقى، فى ضوء المراجعة المنهجية المطلوبة الآن. فمن شأن هذه المراجعة تبين أن الاعتماد على الأداة الأمنية وحدها، فى الأغلب الأعم، لا يتيح محاصرة الإرهاب بشكل حاسم، وتقليصه إلى أدنى مستوى ممكن. ويعود ذلك إلى طبيعة العمل الأمنى الذى يتسم بفاعلية أكبر فى مواجهة الجرائم الجنائية العادية، مقارنة بالجريمة الإرهابية، وطبيعة العمل العسكرى النظامى الذى تقل فاعليته فى "الحروب غير المتماثلة"، التى يكون الطرف الآخر فيها تنظيما إرهابيا، أو أية مجموعة مسلحة. ولذلك، تبدو مراجعة منهج الاعتماد على الأداة الأمنية - العسكرية فى مواجهة الإرهاب ملحة، لأنه لا يفيد فى معالجة العوامل المؤدية إليه، التى تكمن فى البيئة الثقافية - الاجتماعية، والاقتصادية - السياسية.

فعندما تكون البيئة منتجة للتطرف والتعصب اللذين يمثلان الخلفية الأساسية للإرهاب، يؤدى الاعتماد على الأداة الأمنية - العسكرية وحدها إلى حلقة مفرغة. فهذه البيئة تنتج متطرفين ومتعصبين قابلين لأن يتحولوا باتجاه الإرهاب بمقدار ما يؤدى استخدام تلك الأداة إلى قتل إرهابيين، أو إلقاء القبض عليهم.

ويتطلب تغيير هذه البيئة وقتا غير قصير. ولكن المهم هو أن يبدأ هذا التغيير عبر إصلاحات اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، وسياسية تظهر آثارها بشكل تدريجى، ولكنه مطرد، ومتزايد، وملموس.